

الذي ونحن لا نقول به **وقال** وهذا التقدير ظهر بسقوط قول الفاضل المصري معترضاً على الفاضل سعدي قوله فالأوليان يعتبران من المونة فيما سفتها السابق له لا يخفى أن اعتبارهما في مسقي السماء لا يحصل معه إلا القرض وهو لزوم استوي مسقي الخبز والسيح في وجود العشر في كل منهما مع تقريه الأشارع بينهما انتهى **واقول** اعتراض الفاضل المصري على كلام سعدي اقتدينا به من أظهر من شمس الظهيرة ليس فيه شعيرة من العوم لمن أضحى بغيره مغيرة ووجهه ما قدمته سابقاً من الكلام وباعه القوة والاعتصام **ثم قال** السيد وما قررناه يعلم أنه كان من حق الفاضل سعدي أن يعبر بقوله فالصواب لا بقوله فالأوليان بل هو السيد السريغ أكثر كثيراً ما يعبرون بالأوليان عاهو الصواب انتهى **واقول** بل قول سعدي فالأوليان أولى وذكر الصواب خطأ بل أرتياب لأن السيد قد فهم أولان الواجب فقبيل واحد لا فخران وأن مقتضى ما نتبعه مجازاة له لأجل الالتزام والأمر خلاف ذلك بل سعدي قابل بوجوب القديرين من غير شك ولايين وأذا نظرت النظر الصادق علمت الفرق بين السابق واللاحق وانقاداً وهو سعدي في التمثيل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل هذا ما ظهر للعبد الفقير المعتز بالحق والنقص يدق على من يقرب من الانصاف أن ينظر إلى ما قاله ابن قائل وليترك الاعتصاف فإن الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال ولم ينهه إلا إلى الله الصالح

خاتمة

**خاتمة** نسأل الله تعالى حسنها في ذكر الاشكالات التي أوردها السيد العلامة المذكور المصنف بذكره كما في هذه السطور وقد وردت في رسالة مستقلة بالتالي وهي مشهورة للاحتجاج إلى تعريف **السؤال الأول** قال المحقق الرضي في بحث العلم وقد ينكر العلم قليلاً فإما أن يستعمل بعد ما يدل عليه التكبير نحو ريب زبير لفته وفذلك لكل فرعون موسى لأن رب وكلاً من خواص النكرات انتهى كلام الرضي **قال** السيد فيه نظر ظاهر وذلك أن كون كل من خواص النكرات ممنوع ففقد كونه مسمى معنى اللبيب وغيره من كتب النحو والاصول أن كلاً أن دخلت على بكرة كانت لاستغراق الأفراد وان دخلت على معرفة كانت لا تستقر الأجزاء وهي كما نرى صريح في عدم اختصاف كل بالنكرات فإني بصح ما قاله المحقق الرضي وقد عرضت هذا الموضوع على استاذي من هو أشهر العلماء ذكره الأكبر النبلاء فذراً اقتضا فضة المسلمين أحمد صاحب الرين الخفاجي ففكر فيه مدبراً ولم يحجب يئسني فليجرب هذا المقام فإنه جري بالنظر التام انتهى كلامه **اقول** ما ذكره السيد من الاعتراض ظاهر متوجه ولكن يكون الجواب عنه بأن يقال إن مراد الرضي بكون كل من خصوصيات النكرات بمعنى أنها إذا دخلت على النكرة كانت تعوم الأفراد في هذا المعنى من خصوصيات النكرات لأنها إذا كان مدخولتها معرفة تكون لعموم الأجزاء كما عرفت وهذا مراده بول على أنه ضد ذلك إرادة تكبير العلم وكونه فوذاً غير معين وأما

ق